# الحركة الثقافية الأمازيغية: الخطاب والتوجُّهات الكبرى

أحمد عصيد

## جذور قضية

تَطْرح الأمازيغية نفسَها كقضية من قضايا المغرب المعاصر، التي تمتدّ لتَشْمل مختلفَ أبعاد الكيان المغربي. وإذا كان الخطاب الإقصائي قد لجأ دائمًا إلى تعليق القضية على مشجب «الاستعمار،» فإنّ النظرة المتفحِّصة تُظْهر أنّ الأمازيغية انبثقتْ من صميم التحوُّلات التي عرفها المغربُ خلال الثلثيْن الأخيريْن من القرن العشرين، وهي التحولات التي ولدتْ تناقضاتٍ ذاتَ صلة بالعوامل التالية:

١ ـ قيامُ الحركة الوطنية المغربية، كردّ فعل على السياسة الاستعمارية التي تضمَّنها «الظهيرُ البربري،» ببناء مشروعها السياسي للدولة الوطنية المغربية الحديثة على أرضيةٍ ثقافيةٍ تلغي البعدَ الأمازيغيَّ للكيان المغربي، وذلك لاعتبارين: أولُهما تبنِّي نموذج الدولة الوطنية اليعقوبي الفرنسي الذي يقيم الدولةَ على أساس مبدإ «التأحيد uniformisation من أجل التوحيد unification،» الأمر الذي يَفْرض إلغاءَ عناصر التعدد وتذويبَها لصالح العنصر الواحد. وثانيهما تبنِّي الحركة الوطنية المغربية لإيديولوجيا القومية العربية كما حَمَلَها إلى المغرب سنة ١٩٣٠ الأمير شكيب أرسلان؛ وهذا ما استوجب تأطيرَ نضال الحركة الوطنية المغربية بغائيّةٍ تَجْعل كلَّ العمل الوطني يصبّ في مشروع وحدوي عربي، الأمرُ الذي يُدْرج المغربَ تلقائيًا ضمن «الوطن العربي» الذي تتحدد فيه كلُّ العناصر في إطار «العروبة» الخالصة. ولقد أدّى هذان الاعتباران إلى جعل خطاب الحركة الوطنية مفارِقًا لما هو عليه واقعُ الحال في المغرب، سواء ككيان جيوسياسي، أو كامتداد سكاني وتنظيم اجتماعي وحساسية هوياتية وثقافية ـ وهي مستويات تَطْبعها تعدديةٌ صارخةٌ عبر التاريخ.

٢ ـ قيام الدولة المغربية، مباشرةً عند فجر الاستقلال، بالتخطيط لسياستها في كل القطاعات بناءً على الثوابت التي أرستها الحركة الوطنية. وقد اعتُبرتْ هذه الثوابت أمورًا لا غنى عنها في تأكيد حضور السلطة المركزية، وتفكيكِ الكيانات القَبَلية، وإعادة تشكيل خريطة التجمعات السكانية، ومحو التلوينات الثقافية عن طريق الدفع بها إلى الهوامش المنسيّ واستعمال التعليم النظامي الموحد ووسائلِ الإعلام العمومية لتحقيق ذلك. وكان برنامجُ التعريب هو العنوان الظاهر لتلك السياسة الرسمية، التي لم تكن تَشْغلها معضلةُ وجود اللغة الأجنبية الفرنسية في دواليب الدولة بقدْرِ ما كان يؤرِّقها التعدُّدُ الثقافيُّ واللغويُّ الداخلي!

وغنيٌّ عن البيان أنّ الإدارة الفرنسية، التي كانت حريصة على إبقاء المغرب بعد استقلاله تحت وصاية الدولة الحامية سابقًا، قد ساعدت المسؤولين المغاربة على وضع أسس دولة الاستقلال انطلاقًا من النموذج الدولتي الوطني الفرنسي.

٣ ـ تفكيكُ جيش التحرير، الذي كان يمثِّل قوةَ حضور الأمازيغيين والبوادي المغربية في المشهد السياسي المغربي خلال المرحلة الكولونيالية، لصالح النظام المَلَكي وحزبِ الاستقلال، وهو ممثِّلُ البرجوازية المدنية المنتسبة في معظم عائلاتها إلى أصول عربية أندلسية. وقد أدّى ذلك إلى شعور الأمازيغيين بالحيْف والغبن السياسييْن، باعتبارهم القوةَ الضاربةَ التي قاومت الاستعمارَ بالعمل المسلّح منذ دخوله إلى المغرب، ولكنّها وجدتْ نفسَها خارج مراكز القرار والسلطة والمال بعد أن استحوذتْ عليها جميعها أقليةٌ بورجوازيةٌ استطاعت في وقتٍ مبكّرٍ اكتسابَ ثقافة عصرية أهّلتْها لتنصيب أبنائها في مواقع السلطة داخل دواليب الدولة الفتيّة.

٤ ـ فشلُ الأمازيغيين في فرض وجودهم على الساحة السياسية عبر النضال الراديكالي المعارض بعد الاستقلال، وهو نضالٌ عَرَّضهم للتشريد والنفي والاعتقال السياسي دون أن يصلوا إلى تصحيح مسار الدولة المستقلة التي انحرفتْ عن الأهداف التي مِنْ أجلها قاوموا الاحتلال. وجديرٌ بالذكر أنّ ما قامت به السلطة قد استعانت فيه بعناصر **أمازيغية** موالية لها(!)، سواء في الجيش أو في أحزاب سياسية يمينية تمّ تشكيلُها لخلط الأوراق والتشويشِ على المعارضة الراديكالية ـ

خاصةً تلك التي كان يمثِّلها «الاتحادُ الوطني للقوات الشعبية،» وقبله الانتفاضاتُ المسلحةُ التي عرفها الشمالُ والوسطُ والجنوبُ المغربي.

٥ ـ قيامُ الدولة المغربية المستقلة بتكريس توجُّهات السياسة الاستعمارية القائمة على التمييز بين «مغرب نافع» و«مغرب غير نافع،» وهو ما عَرَّضَ مناطقَ بكاملها للتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وقد تأكَّد هذا النهجُ مع توريث الإرث الاستعماري من الممتلكات العقارية لأقليةٍ مستفيدةٍ داخل الجيش والطبقة السياسية والتجارية البورجوازية.

٦ ـ استفحالُ ظاهرة الهجرة من البوادي في اتجاه الحواضر الكبْرى بسبب التهميش الاقتصادي. وقد نَتَجَ عن ذلك، إضافةً إلى تشكُّل هوامش الفقر والبطالة حول المدن، بروزُ ظواهر جديدة تخصّ وضعيةَ الفرد المهاجر داخل الوسط الحضري. إذ تزايَدَ الشعورُ لدى حاملي اللغة والثقافة الأمازيغيتيْن بدونيةِ ثقافتهم الأصيلة، وهيمنةِ الثقافة الرسمية المؤطَّرة للأفراد مؤسساتيًا.

٧ ـ بروزُ نخبة أمازيغية عصرية تشكَّلت انطلاقًا من الجامعات العصرية، وتشبَّعتْ بمعطيات العلوم الإنسانية ـ خاصة اللسانيات والأنثروبولوجيا والتاريخ ـ وبمبادئ الخطاب الدولي لحقوق الإنسان، الذي تطوَّر من الحقوق السياسية والمدنية إلى إبراز جانب الحقوق الثقافية واللغوية.

### نشأة الخطاب الثقافي

أدَّت هذه العواملُ إلى اقتناع النخبة الأمازيغية الفتيّة بضرورة نقل الصراع من الحقل السياسي إلى الحقل الثقافي، وخاصةً بعد اقتناعها بعدم جدوى العمل السياسي الراديكالي المسلَّح الذي كان يَطْمح إلى قلب موازين القوى والجني العاجلِ لثمار الاستقلال. وعليه، كان اختيارُ العمل في إطار الجمعيات الثقافية تعبيرًا عن اختيار استراتيجية التأثير على المدى البعيد، عبر التغيير التدريجي للأفكار والعقليات.



نساء في شرق أعالي جبال الأطلس، يرتحن بعد عرس (عن **الناشونال جيوغرافيك**)

وكانت الفترة الفاصلة بين عامَيْ ١٩٦٧ و١٩٩٠ فترةَ نشأة وترعرع الخطاب الثقافي الأمازيغي، الذي انطلق من الأسئلة التي عكستْها تناقضاتُ الواقع المغربي، وتمكَّن من إعادة تأسيس مفاهيم الحركة الوطنية عبر تأزيمها ـ ولاسيّما مفاهيم «الوحدة» و«الهوية» و«اللغة» و«الثقافة» و«التاريخ.»

ونظرًا إلى الظروف الصعبة والمناخ السياسي اللامتسامح الذي اشتغل فيه الفاعلون الجمعويون الأمازيغيون، فقد ظلَّ الخطابُ الثقافي الأمازيغي يتطور بشكل بطيء جدًا وقليل الفعالية. غير أنّ العطاء الأكثر تأثيرًا للحركة الثقافية الأمازيغية كان خلال العقد الأخير من القرن العشرين، حيث ستَعْرف هذه المرحلةُ انتقالَ الجمعيات الأمازيغية من العمل الانفرادي إلى مستوى التنسيق الوطني وصياغة الأرضيات النظرية المشتركة.

### من ميثاق أكادير إلى البيان الأمازيغي

كانت العشريةُ الأخيرةُ من القرن العشرين، بالنسبة إلى الحركة الأمازيغية، مرحلةً حافلةً بالأحداث الحاسمة. فقد استطاعت ستُّ جمعيات أمازيغية أن تلتقي أثناء الدورة الرابعة لجمعية الجامعة الصيفية، وذلك في شهر غشت ١٩٩١، لتوقّع أولَ وثيقة مشتركة بلورتْ فيها مطالبَها الثقافية بوضوح. ونظرًا إلى المناخ السياسي الضاغط آنذاك، فإنّ ميثاق أكادير لم يتضمَّنْ إلاّ الحدّ الأدنى للمطالب الثقافية التي رأت فيها تلك الجمعياتُ منطلقاتٍ أوليةً لإصلاح سياسة الدولة المغربية، لصالح الأمازيغية هويةً ولغةً وثقافةً.

تحوَّلَ الميثاقُ بعد عامين على توقيعه من وثيقة مطلبية مشتركة إلى أرضيةٍ إيديولوجيةٍ لتنسيقٍ وطني بين الجمعيات الأمازيغية، التي تكاثرتْ حتى أصبح عددُها إحدى عشرة جمعيةً، يضمّها مجلسٌ وطنيٌّ للتنسيق CNC. وقد امتدّ العملُ داخل مجلس التنسيق الوطني ما بين عامَيْ ١٩٩٣ و١٩٩٧، وهي فترة عَرفت العديدَ من الأحداث الهامة ذات الصلة بالأمازيغية. فقد أدت اعتقالاتُ الراشيدية خلال فاتح ماي ١٩٩٤ إلى توتّر الأجواء وتصعيد وتيرة النضال الجمعوي الأمازيغي، وهو ما كان نتيجةً

# الحركة الثقافية الأمازيغية: الخطاب والتوجُّهات الكبرى

له الخطابُ الملكيُّ في ٢٠ غشت ١٩٩٤ بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب. والحقّ أنّ هذا الخطاب كان أول خطاب ملكي يتناول موضوعَ الأمازيغية، ويُقرّ بضرورة إدماجها في التعليم الابتدائي. وتلا ذلك عامَ ١٩٩٥ بروزُ فكرة الكونغرس العالمي الأمازيغي، الذي عَقَدَ اجتماعَه التمهيدي في السنة نفسها بفرنسا، بوصفه هيئةً ثقافيةً تنسيقيةً بين الفاعلين الجمعويين الأمازيغيين في كل شمال إفريقيا والعالم.

وفي ٢٢ يونيو ١٩٩٦ رَفَعت الجمعياتُ الأمازيغية المغربية ـ التي بلغ عددُها ثماني عشرة جمعيةً ـ مذكرةً إلى الديوان الملكي تَقْترح فيها صيغةَ إدماج الأمازيغية هويةً ولغةً في التعديل الدستوري، الذي كان يتمّ الإعدادُ له وقتذاك.

بعد ذلك عَرَفَ التنسيقُ الوطني الكثيرَ من الصعوبات، التي كان مصدرها تضخُّم الهاجس التنظيمي (أو ما يُعرف بفكرة الفدرالية كما سنبيِّن بعد قليل) على حساب العمل الأدبي والميداني. وقد أدّى ذلك إلى عقم اجتماعات مجلس التنسيق الوطني، خاصةً بعد أن بلغ عددُ الجمعيات المنضوية فيه ٣٢ جمعيةً، فغدا إطارًا يَضيق عن استيعاب كلّ الطموحات المتعارضة. ولذلك نشأتْ بعد عام ١٩٩٧ مرحلةٌ جديدةٌ يُمْكن نعتُها بمرحلة التنسيق الجهوي: فقد انضوت اثنتا عشرة جمعيةً من الريف في إطار كونفدرالية خاصة بها في شمال المغرب، وظَهَرَ التنسيقُ الجهوي للجنوب، وتحولّت «تاضا» من التنسيق الوطني إلى مجرد إطار تنسيقي بين جمعيات الأطلس المتوسط والجنوب الشرقي. ويُمْكن القولُ إنّ انفراط عقد التنسيق الوطني كان وراءه عددٌ من العوامل هي:

١ ـ وجودُ عائقٍ نفسي غيرِ مصرَّح به، يَرْجع إلى الشعور بالانتماء إلى الجهة. وهذا شعور يولِّد في الوقت نفسه الخوفَ من التبعية للجهات الأخرى، والرغبةَ في الهيمنة وقيادةِ القافلة.

٢ ـ وجود استراتيجيات مختلفة بين الجمعيات الكبرى المؤسِّسة للتنسيق الوطني، الأمرُ الذي جعل متعذّرًا الاتفاقَ على الحدّ الأدنى المشترك.

٣ ـ تضخُّمُ الهاجس التنظيمي بتحويل التنسيق العرفي إلى هيكلة وتنظيم قانوني في شكل فيدرالية تنصهر فيها الجمعياتُ. وكان ذلك يتعارض مع مصالح الجمعيات الكبرى الراغبة في الحفاظ على استقلالها وريادتها، إلى جانب غياب استراتيجيةٍ واضحةٍ للعمل التنسيقي في الميدان.

٤ ـ ارتباطُ بعض الجمعيات بشخص رئيسها، فأدّى ذلك إلى انعكاس الحزازات الشخصية على السيْر العام لأشغال التنسيق الوطني.

٥ ـ تكاثُرُ الجمعيات التي تضم مناضلين شبابًا بلا خبرة كبيرة بالتنظيم الجمعوي، ويحملون ـ إلى جانب ذلك ـ أفكارًا راديكاليةً تنتهي إلى اللاتنظيم وتَخْلق تنافرًا بين الفاعلين الجمعويين.

ويمكن القول بأنّ هذه المرحلة أفرزتْ ثلاثةَ توجُّهات كبرى داخل الحركة الجمعوية الأمازيغية، هي:

أ ـ توجُّهٌ ثقافي يَعْتبر العملَ الفكري والإبداعي المنطلقَ الأساسَ لتغيير الوعي العام، وللتأثير في القرارات الرسمية عبر المطالبة بإصلاح ثقافي. وكان هذا التوجه يعاني من ضعف على المستوى الاستراتيجي، ومن بطء تأثيره في الساحة، ومن تجاوز الأحداث له في كثير من الأحيان.

ب ـ توجُّهٌ يميل إلى تدويل القضية الأمازيغية. ويكون ذلك عبر الاشتغال في لجان الأمم المتحدة والمشاركة في المؤتمرات الدولية لحقوق الإنسان، من أجل إسماع صوت الأمازيغية في الخارج، وإغناءِ الخطاب الأمازيغي بمفاهيم جديدة مستمدة من المعجم الحقوقي الدولي. ويعاني هذا التوجه ضعفًا في التواصل مع الفاعلين في الداخل، وافتقارًا إلى الإمكانيات الضرورية لتصريف مكاسبه النضالية في المجتمع المدني.

ج ـ توجُّهٌ يفضّل العملَ الحركي الراديكالي، ويتبنّى خطابًا أكثر عنفًا، وعادةً ما يبادل الإقصاءَ بإقصاء، ويَعْتبر أنّ تهميش الأمازيغية كان بقرار سياسي لا يُمْكن رفعُه إلاّ بتحركٍ سياسي. وكان هذا التوجه يعاني فراغًا نظريًا نَتَجَ عنه ارتباكٌ في المفاهيم

**الخطاب الإقصائي يعلّق الأمازيغية على مشجب «الاستعمار» مع أنّها انبثقتْ من صميم التحوّلات التي عرفها المغرب**

وعدمُ وضوح في الرؤية. كما كان يَفْتقر إلى استراتيجية عمل واضحة للتحرُّك في الميدان.

عرفت المرحلة الفاصلة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠ أحداثًا هامةً، إذ صدر أولُ تصريح لحكومة التناوب التوافقي عام ١٩٩٨، وينصّ بصريح العبارة على الأمازيغية بعدًا جوهريًا للهوية الوطنية بجانب الأبعاد الأخرى المتعددة. كما صدر في السنة نفسها ميثاقُ التربية والتكوين الذي خصَّصَ المادتين ١١٥ و١١٦ للغة الأمازيغية، مثيرًا اعتراضَ الجمعيات الأمازيغية بسبب ما ورد في المادة ١١٥ من حصر دور اللهجات الأمازيغية في استِعمالها «للاستئناس في بعض المناطق لتسهيل تعلم اللغة الرسمية»! وقد تبلورتْ من جراء ذلك، خلال سنة ١٩٩٩، فكرةُ «تاوادا» المسيرة الوطنية لدعم المطالب الأمازيغية.

وفي مارس ٢٠٠٠ قام الأستاذ محمد شفيق بتحرير «البيان الأمازيغي» واضعًا فيه عصارةَ ما بلغه خطابُ الحركة الأمازيغية من تطوُّرٍ بعد ميثاق أكادير، وخاصةً في ما يتعلق بدسترةِ الأمازيغية كلغة رسمية، والدعوةِ إلى التنمية الشاملة لكل مناطق المغرب على قدم المساواة؛ إضافةً إلى ديباجة نَقَلت القضيةَ الأمازيغيةَ من قضية مطالب ثقافية إلى مشكلة سياسية ذات عمق تاريخي وذاتِ صلةٍ بالطبقة السياسية المغربية وبالتوجهات الكبرى للسياسة الرسمية.

## من «البيان الأمازيغي» إلى تأسيس «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية»

سرعان ما تحوّل «البيانُ الأمازيغي» إلى أرضية إيديولوجية لعملٍ نضاليٍّ جماعيٍّ بين مناضلين أفراد موقِّعين للبيان بصفتِهم الشخصية. وقد أثمر التكتلُ الجديدُ بين الفاعلين الأمازيغيين خمسة مؤتمرات، قُدِّمتْ خلالها ثماني أرضيات نظرية، تمخَّضتْ عنه عدة توجُّهات كبرى، أهمُّها:

١ ـ التوجه الداعي إلى تأسيس حزب سياسي، يَدْخل مباشرةً معمعةَ العمل السياسي المباشر، بالسعي إلى السلطة عبر الطرق المتعارف عليها، من أجل تغيير سياسة الدولة من داخل المؤسسات ـ كالبرلمان والعمل الحكومي والجماعات المحلية.

٢ ـ التوجُّه القائل بضرورة البدء بتأسيس جمعية ذات طابع سياسي تعمل أولاً على وضع مشروع مجتمعي متكامل، يكون أفقُه بناءَ تنظيم سياسي ذي تسيير جماعي قادرٍ على تأطير المواطنين وتحسيسهم بالمطالب الأمازيغية في شموليَّتها، مع تجنب أسلوب العمل الحزبي الضيّق والمدجَّن.

وقد تمخَّضت المؤتمراتُ الخمسةُ للبيان الأمازيغي في النهاية عن تأسيس جمعية ذات طابع سياسي تَحْمل اسم «أمزداي أنامور أمازيغ» (أي التكتل الوطني الأمازيغي). وهذه الجمعية لم تَحْصل على وصل إيداعها لملفها حتى الآن!

ويمكن القول إنّ «البيان الأمازيغي» بالدينامية التي خَلَقها، قد أدى إلى **إضعاف** التوجه الثقافي داخل الحركة الأمازيغية. فقد أصبحتْ بؤرةُ اهتمام المناضلين التفكيرَ في مشروع مجتمعي يَرْبط الثقافي بالاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويجد للأمازيغية مكانتَها كإطار إيديولوجي عام داخل هذا المشروع.

في هذا السياق المتوتر، جاء خطابُ العرش في يوليوز ٢٠٠١، فنصَّ لأول مرة على قرار إحداث «معهد ملكي للثقافة الأمازيغية» تكون مهامُّه إعدادَ الأمازيغية لإدماجها في التعليم والإعلام والمجالات الاجتماعية الأخرى. وقد تمَّ تفعيلُ هذا القرار في السنة نفسها بالتوقيع على الظهير المحدث والمنظّم للمعهد يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ بأجدير، حيث ألقى الملك محمد السادس خطابًا تضمَّن عناصرَ تشير إلى توجه جديد في السياسة الثقافية والتعليمية للدولة المغربية.

وبظهور «المعهد الملكي» انشغلت الساحةُ الوطنية بحدث إنشائه ومجريات تنظيمه وهيكلته، نظرًا إلى حساسية القضية التي يرتبط بها، ولخطورة المهام المنوطة به. وبهذا عرف العملُ الجمعوي الأمازيغي نوعًا من الهمود خَلَق شيئًا من الانتظارية والترقب اللذيْن أفرزا التوجهات التالية داخل الحركة الأمازيغية:

# الحركة الثقافية الأمازيغية: الخطاب والتوجهات الكبرى

١ ـ التوجه الذي ظلَّ ينتظر أعمالَ «المعهد الملكي» لكي يقوم بنقدها وتقويمها، والعمل ـ إلى جانب ذلك ـ على تنظيم بعض التظاهرات النضالية لدعم المعهد وإنجاح جهوده التنسيقية مع المؤسسات الحكومية. وهذا في الغالب توجُّهُ جمعيات ارتبطتْ بـ «المعهد» من خلال وجود أعضاء عاملين بها داخل مجلسه الإداري، أو داخل مراكز البحث.

٢ ـ التوجه الذي تعامل مع تأسيس «المعهد» بنوع من الحذر. فهذا التوجُّه، وإن اعتبر المعهدَ في حدّ ذاته خطوة إيجابية، لم يُخْفِ قلقَه من أن يكون مجردَ آلية لاحتواء الحركة وتوقيفِ ديناميتها التي بلغتْ قمةَ غليانها مع إعلان «تاودا» ومع مؤتمرات «البيان الأمازيغي.» ويدعو هذا التوجه إلى الاستمرار في النضال في جميع الأحوال، والتركيز على القضايا النضالية التي ليست لها علاقةٌ بالمعهد مثل: دسترةِ الأمازيغية، والدعوةِ إلى مقاطعة الانتخابات التي ينظِّمها دستورٌ لا يَعْترف بالأمازيغية.

٣ ـ التوجُّه الذي أَعْلن منذ البداية عن موقف معارض لمضمون الظهير المنظِّم للمعهد الملكي. ويسعى هذا التوجه، بشكل واضح، إلى بناء مصداقية نضالية على حساب المعهد، وعلى حساب المناضلين والفاعلين الجمعويين الذين لهم رصيد سابق. ويكتسي خطاب هذا التوجه نوعًا من العدمية، لكونه يتجاهل المعطيات المتوفرةَ وكلَّ الجوانب الإيجابية وينطلق من قناعة مطلقة بأنّ «المعهد» ليس إطارًا للعمل بقدْر ما هو مخطَّط «مخزني» يَهْدف إلى إجهاض نضاليةِ الحركة الأمازيغية وإفشالِ مشروعها الديموقراطي. وهو لذلك يدعو إلى مقاطعة المناضلين العاملين في المعهد باعتبارهم «غير مستقلين.»

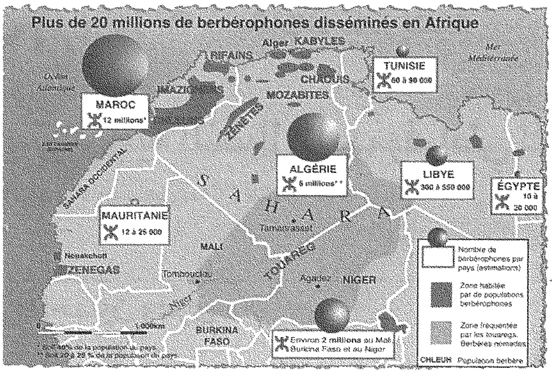
### الخطاب الثقافي الأمازيغي: آفاق العمل الجمعوي

يمكن القول بأنّ الخطاب الثقافي الأمازيغي قد راكم في السنوات الأخيرة خبراتٍ ومفاهيمَ جديدةً سمحتْ له بأن يتوجَّه في الوقت الراهن نحو اتخاذ طابع الخطاب الحقوقي الجامع، الذي ينطلق من الأمازيغية كأرضية إيديولوجية ملهِمة، ليقدِّم منظورَه الخاص لبناء دولة مغربية ديموقراطية وحديثة.

وإذا كان هذا الخطاب قد اغتنىٰ في السابق من المرجعية الكونية لحقوق الإنسان، ومن الأرضيات الفلسفية المشاعة في الفكر المعاصر، والتي تعتمد مفاهيمَ التعدد والاختلاف والنسبية، فإنّ التطورات المتلاحقة جعلتْ هذا الخطابَ ينعطف في اتجاه قضايا جديدة. وهذا ما جعله يتجاوز خطابَ الحقوق الثقافية واللغوية ليعبِّر عن انشغالات تمسّ مستوياتٍ عديدةً، وتَعْكس التوجهات الحالية للحركة الأمازيغية بالمغرب.

١ ـ فلقد ظهر اتجاهٌ لدى الجمعيات الأمازيغية نحو الاهتمام بعلاقة الثقافي بالتنموي، وأصبح موضوعُ دورِ الأمازيغية في التنمية المحلية والوطنية من أبرز الموضوعات المثارة منذ ١٩٩٧. وكان من نتائج ذلك إثارةُ موضوع الأرض وملْكيتها بالمغرب، وكذا قضايا تنمية العالم القروي ـ وهي قضايا سمحتْ بإبراز العلاقة الجدلية العميقة بين العامل الثقافي والقيم الرمزية، وبين البنيات التحتية والممتلكات المادية. وقد قاد هذا النقاش إلى طرح موضوع الديموقراطية المحلية وأُسُسِها الاجتماعية والقانونية. وكان من أهم نتائج هذا التوجُّه ظهورُ بوادر التعاون والتنسيق بين الجمعيات الثقافية الأمازيغية وجمعيات التنمية المحلية بالبوادي المهمَّشة بصفة خاصة.

٢ ـ أصبح الخطاب الأمازيغي أكثرَ شموليةً، إذ بدأ يتجه نحو الانفتاح على القضايا الوطنية الأخرى كقضية المرأة وقضية الإصلاحات السياسية والدستورية. واتخذ في الآونة الأخيرة طابعَ الخطاب الاحتجاجي الرامي إلى التحديث والدقرطة، عبر إكساب النظام الثقافي في المغرب قيمَ التعدد والاختلاف والنسبية والعقلانية. ومن ثم، لم يعد المطلبُ الدستوريُّ للجمعيات الأمازيغية مقتصرًا على إدماج الأمازيغية في الدستور، بل تعدّى ذلك إلى المطالبة بدستور ديمقراطي شكلاً ومضمونًا، وجَعْلِ الأمازيغية جزءًا من التعديلات المقترحة. وهذا ما حدا بهذه الجمعيات إلى الانضمام إلى قوى أخرى في



خارطة حضور الأمازيغ في المغرب العربي

المجتمع المدني، وإلى الانخراط في «الحركة من أجل دستور ديموقراطي» والتي تضم عددًا كبيرًا من تنظيمات المجتمع المدني.

٣ ـ أدّى الصراع الذي احتدم بين الحركة الجمعوية الأمازيغية والحركة الإسلامية منذ عام ١٩٩٥ إلى بلورة الخطاب الأمازيغي لمنظور متميز إلى علاقة الدين بالسياسة فقد بتّ بشجاعة في العديد من القضايا التي كانت تَدْخل في إطار المحَرّم والمقدّس. ومع اندلاع الأحداث الإرهابية ليوم ١٦ ماي ٢٠٠٣، برز تيار قوي داخل الحركة الأمازيغية يَرْفع شعارَ العلمانية (فصل الدين عن الدولة) بشكلٍ علنيٍّ وصريح، ولأول مرة فيّ الشارع العمومي. بل قام هذا التيار بجهد نظري في إكسابَ العلمانية أسسًا أصيلةً متجذِّرةً في التربة المحلية، مؤكّدًا أنّ الأمازيغ كانوا دائمًا علمانيين بفصلهم في تنظيمهم الاجتماعي بين الشؤون الدينية (التي هي من اختصاص الفقيه) والشؤون الدنيوية المتعلقة بتدبير الحياة اليومية (وهي شؤون من اختصاص الجماعة، وتعتمد في ذلك على قوانين عرفية وضعية).

تقدِّم هذه العناصرُ مجتمعةً أساسَ أرضية جديدة مرتقبة، تمثِّل وثيقةً لما بعد «البيان الأمازيغي.» وتجدر الإشارةُ إلى ظهور صيغ جديدة من العمل النضالي في السنوات الأخيرة تتمثل في تكتلات جمعوية جديدة. ومن هذه التكتّلات Amyafa، و«مجموعات العمل الأمازيغي» التي هي مجموعة شبابية غير مهيكلة في أيّ تنظيم قانوني ولكنّها تتحرك في شكل ردود أفعال سريعة، وتنظِّم تظاهرات فاتح ماي والوقفات الاحتجاجية أمام البرلمان.

**أحمد عصيد**

باحث أمازيغي، عضو المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.